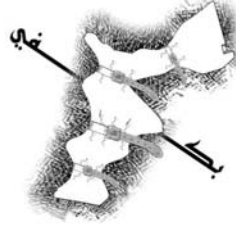


## الأردن ليس الأختيار قط

نشرة تصدر عن شبينة الحزبين الشيوعي  
الأردني والشغيلة الشيوعي الأردني  
العدد الاول - كانون الثاني 2008

## رفع الأسعار

### كف ورا كف وكل عام والشعب بخير يا حكومة



ياما أكل هالخدّ كفوف ...  
أول كف هو بإقرار رفع أسعار المحروقات ...  
ولا نقول رفع الدعم لأن الحكومة وحتى  
فترة قريبة كانت تحصل على نطف بسعر تفضيلي، و تبيعنا إياه  
بسر عادي!  
ما هو الكف التالي؟ ما هي الخطوة التالية بعد رفع أسعار  
المحروقات؟ شتاؤنا بارد كئيب مع هذا الارتفاع الذي سينعكس  
كذلك على مصاريفنا اليومية، سواء في المواصلات -وهي تضاعفت  
خلال السنتين الماضيتين- أو في الأمور الخدمية الأخرى. هل  
ستصل الأمور إلى رغيغ الخبز؟ وهل حل الأزمة الاقتصادية في  
الأردن هو عن طريق رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية؟  
**وهل التضحية تعني أن يزداد الفقراء فقراً والأغنياء غني؟**  
وهل ما يعدوننا به من شبكة الأمان الاجتماعي تحمل معنى أكثر  
من استغفالننا لإسكاتنا عن المطالبة بحياة أفضل؟ يجري الحديث  
عن رفع الأجور... عن اي رفع يتحدثون؟ الزيادة التي تحدث  
الحكومة عنها تدور حول نسبة 10% لموظفي الحكومة. أي بكلام  
آخر فالموظف الذي راتبه 200 دينار لن تأتيه زيادة أكثر من 20 دينار.  
يا موظف: فكّر من اليوم اين ستنفق تلك الزيادة، حتى ولو كانت  
50 ديناراً! فمعدل ارتفاع الاسعار يفوق ذلك بكثير. وماذا سيحل  
بموظفي القطاع الخاص؟؟؟ يا مواطن: بيكفي سكوت. فلنصرخ  
معاً:

رغيغ الخبز خط أحمر، حليب الأطفال خط أحمر، تدفئة  
البيوت خط أحمر. يا مواطن: لم يبق شيء لتخاف عليه!

## مرة أخرى : حملة لأ

هي رفض، وجرأك اجتماعي لتكريس ذلك الرفض. نحن نسعى  
إلى تحشيد رأي عام من أبناء شعبنا يمارس مواطنته ويضغط  
باتجاه الحفاظ على مصالح الشعب. نقطة إنطلاقنا هي الواقع  
اليومي المعيشي، وهناك ولا شك محطات على الطريق.  
و من أبرز مطالبنا:

- الدفاع عن الإقتصاد و الإنتاج الوطني و الحفاظ على ما  
تبقى من قطاع الدولة، عبر تخليصه من النهب،  
ومحاربة الفساد المالي والإداري، و وقف سياسة  
الخصخصة (خاصة في قطاعات الإتصالات و الكهرباء  
والماء و التعليم والصحة).
- ربط الأجور بالأسعار و إقرار مبدأ غلاء المعيشة الذي  
يناسب مع معدلات الغلاء والتضخم.
- إعادة النظر بالسياسة الضريبية و إعتتماد الضريبة  
التصاعدية كأداة للتوزيع العادل للثروة، و إستبدال  
ضريبة المبيعات بضريبة الدخل التصاعدية وفقاً لأحكام  
الدستور الأردني.
- وضع قانون لحماية المستهلك و مقاومة الإحتكار  
للحماية من الجشع و الإحتكار والتلاعب بالمواصفات  
والأسعار.
- توسيع مظلة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي  
لتشمل جميع المواطنين.

كتبنا، و نشرنا ما كتبناه بين الناس، و وزعناه في وسط البلد،  
ورغدان، والهاشمي، وغيرها من المناطق الشعبية. وها نحن  
اليوم نعيد الكرة ...

**أخي المواطن، هل أنت راض عن حياتك و حياة أبنائك؟  
ماذا أنت مستعد لتفعله لتغيير ذلك؟**

**هل ستكفي بالتذمر؟ وعلى ماذا تخاف؟ هل بقي في  
حياتك ما تخاف عليه؟**

**هل أنت معنا؟ هل أنت مع حقك وحق أبنائك في عيش  
كريم؟ هل أنت مع حملة "لأ؟؟؟"**

موقعنا على الإنترنت [WWW.LAA2.INFO](http://WWW.LAA2.INFO)  
لمراسلتنا: [INFO@LAA2.INFO](mailto:INFO@LAA2.INFO)

**طيب يمسكو أيديهم شوي!** تنفق الحكومة سنوياً رقماً يقترب من 3 مليارات دينار تحت بنود مختلفة، وهي نفقات تشمل فيما تشمل تكاليف العلاقات العامة وصيانة المباني الحكومية والسفارات في الخارج وسفارات المسؤولين والوزراء، ودعم عدة مؤسسات غير جماهيرية. ضغط الإنفاق الحكومي في هذا المجال يمكن أن يوفر مبالغ تكفي لتقديم دعم للمحروقات يستفيد منه ذوي الدخل المتأكل. وهم على الأقل مليون و 200 ألف أردني يعيشون تحت خط الفقر حسب ما يعترف به رئيس وزراء سابق (فيصل الفايز)، والواقع طبعاً أسوأ من ذلك.

**بلاش اللمة ونرجع للفوانيس!** تشير أرقام إقتصادية إلى أن 85% من الغاز المستخدم في إنتاج الكهرباء يأتي من مصر بأسعار غير قابلة للزيادة في المدى المنظور. لمصلحة من تلك التسريبات التي ستصبح حقائق لاحقاً، والمتعلقة برفع أثمان الكهرباء؟

**يا بتوكل يا بتدفي .. وإلك حرية الاختيار:** يبدو أن السياسات الحكومية السائرة دوماً على نهج رفع الأسعار قررت أن تنصف المواطن بحرية اختيار نوع الراحة، إما الدفء مع الجوع أو الشبع مع البرد. فإما أن تنفق أكثر على المحروقات وبالتالي لا تجد ما تنفقه على قوت يومك، أو أن تضطر الاستغناء أو التقليل من الإنفاق على كل ما هو متعلق بالمحروقات في حياتك اليومية والذي يشمل تقريباً .. كل شيء .. جميل أن تتحلى الحكومة بالحرية ولكن ما فات السادة هذه المرة وفي ظل الإرتفاع أثناء فصل الشتاء لأسعار المحروقات أن الأسعار وصلت إلى حد أبعد ما يكون عن القدرة الشرائية لذوي الدخل المتوسط والمتدني. مما يعني هذه المرة أن البرد والجوع سيتزامنان. فقد بلغت الأسعار الباهظة للمحروقات -والتي سترتفع قريباً- مراحل أعلى بكثير من مستوى المعيشة لدى المواطن الأردني. وكل شتاء والأسرة الأردنية بخير.

**لمين كل هاإستيراد؟** من واجب الدولة التدخل والحد من إستيراد السلع الكمالية، وهذا يقلل من العجز التجاري للبلد، ويقلل من ظاهرة (إستيراد التضخم) والتي تسبب الإرتفاع المستمر لأسعار كافة السلع.

**يا رب نكون من المستحقين :** عندما نتحدث الحكومة عن شبكة أمان اجتماعي تشمل الخدمات الصحية والاجتماعية الشاملة والسكن والحياة الكريمة، نسرع إلى النوم لكي نحلم بالجنة التي نحن مقبلين عليها والتي حددتها الحكومة حسب تعليمات وزارة التنمية الإجتماعية بفئة "المستحقين". يا ترى من هم المستحقون؟ فما علينا إلا أن ندعو لهذه الشبكة بأن تتحيز لذوي الدخل البسيط. إن أغنى عشرة بالمائة من الأسر زاد متوسط دخلها السنوي عام 2006 بمبلغ 2315 ديناراً عما كان عليه عام 2002 بينما زاد دخل التسعين بالمائة المتبقين من الأسر بمبلغ يراوح بين 300 الى 500 دينار. وارتفعت الأسعار بما يتجاوز ذلك بكثير. هل ستحل الشبكة تلك المفارقة؟

**الحبل على الجرار:** ارتفاع أسعار النفط لن يتوقف تأثيره على التدفئة والمواصلات، بل سيمتد ليشمل كافة السلع، حيث سيؤثر على كلفة إنتاج المصانع المحلية بسبب اعتمادها على المحروقات. وبالتالي ستضطر لرفع أسعار منتجاتها لتحافظ على مستوى ربحها. كما إن العديد من المصانع لن تتمكن من مجاراة أسعار السلع المستوردة، مما يحد من قدرتها على الإنتاج وتقديم سعر منافس. وهذا بدوره سيؤدي إلى نتائج سلبية على حقوق عمالها ورواتبهم، بل وحتى تقليل أعداد العاملين فيها.

بلغ خط الفقر العام للفرد في الأردن عام 2006 (504) دينار سنوياً ، بزيادة مقدارها **28.6%** عما كان عليه في عام 2002، والبالغ آنذاك (392) ديناراً (ارقام دائرة الإحصاءات العامة 2006).

وهنا نلاحظ انخفاض القيمة الشرائية للدينار الأردني حيث ان من كان يتقاضى 400 دينار كراتب شهري قبل عام كان لا يعتبر تحت خط الفقر (يعني راتبو بيكفي احتياجاته) أما الآن من يتقاضى نفس (ال400) دينار لا يستطيع سداد التزامات (الرواتب سواء للقطاع العام أو القطاع العام لم ترتفع بمقدار التغير في خط الفقر، يعني الي كان راتبو 390 دينار قبل عام 2002 لازم بصير 504 دينار في عام 2006 و 600 دينار في عام 2007 وذلك بأرقام حكومية.

واللي كان راتبو 200 سنة 2002 لازم بصير 250 في عام 2006 و بصير 270 عام 2007

واللي كان راتبو 250 سنة 2002 لازم بصير 306 في عام 2006 و بصير 337.5 عام 2007

واللي كان راتبو 300 سنة 2002 لازم بصير 367 في عام 2006 و بصير 405 عام 2007

**\*\*\* طبعاً هذا بدون احتساب أثر إرتفاع أسعار المحروقات\*\*\***